

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلسة الثالثة والسبعون

محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة الصناعية التجارية الزراعية
المساهمة العامة المحدودة / الإنتاج المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٣/٤/٢٠٠٣
في قاعة الاجتماعات الكبرى في غرفة صناعة عمان

ففي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الثاني والعشرين من
صفر ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠٠٣، وبناءً على الدعوة المرسلة للسادة المساهمين على عناوينهم
البريدية إضافة للدعوات التي أعلن عنها في الصحف المحلية والإذاعة الأردنية، واستناداً لأحكام
المادة (١٦٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ عقدت الهيئة العامة
للشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة العامة المحدودة / الإنتاج اجتماعها السنوي
العادي في غرفة صناعة عمان بحضور السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ونائبه
معالي السيد علي يوسف النصور وأعضاء مجلس الإدارة السيد أسامه عبد الرحيم عصفور،
والسيد عمر "محمد علي" بدير، والسيد وائل "محمد موسى" بركات ممثلاً لشركة
البركة للاستثمار والتنمية بموجب كتاب تاريخ ٩/٤/٢٠٠٣، والسيد محمد صالح ممثلاً
البنك العربي بموجب كتاب رقم أ ت رف/٩١٦٦ تاريخ ٩/٤/٢٠٠٣،
والسيد بلال محمود العابدي ممثلاً عن شركة التأمين الأردنية بموجب كتاب رقم ٥٢٥/٥١
تاريخ ٢١/٤/٢٠٠٣، والسيد زيد حيدر ماضي ممثلاً عن شركة البشري للاستثمار والتجارة
بموجب كتاب تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٣ والسيد رجائي جريس القسوس ممثلاً عن البنك الأردني
للاستثمار والتمويل بموجب كتاب رقم ٣٥٣٠/٢٠٠٣ تاريخ ١٣/٤/٢٠٠٣ وحضور
السيد لطفي العقرباوي مندوباً عن عطوفة مدير عام الشركات بموجب كتاب دائرة مراقبة
الشركات رقم م ش/١/٣٤/٤٢٦٣ تاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣، وحضور السيد سمير أبو لغد ممثلاً
عن الساد مكتب المحاسبون المتحدون/ مدققي حسابات الشركة.

2

وفي بداية الجلسة رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بمندوب عطوفة مدير عام الشركات ومندوب عطوفة محافظ العاصمة والسادة المساهمين والحضور الكرام، وأعطى الكلمة لمندوب عطوفة مدير عام الشركات السيد لطفي العقرباوي الذي أعلن عن تحقق النصاب القانوني لعقد هذا الاجتماع وأن الشركة طبقت جميع التعليمات واتخذت كافة الإجراءات القانونية المطلوبة لعقد هذا الاجتماع حيث أن سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل تسعة حضروا الاجتماع .

وقد بلغ عدد الحضور (٤٩) مساهماً من أصل عدد مساهمي الشركة البالغ ٨٣٦٧ مساهماً يحملون بالأصالة (٢٩٦ر٣٠٥٩) سهماً وبالوكالة (٢٦٩٥ر٠٨٠) سهماً حيث بلغ مجموع الأسهم الممثلة في هذا الاجتماع (٣٧٦ر٥٧٥٤) سهماً تشكل نسبة ٦٤ % من رأسمال الشركة المدفوع البالغ (٩٠٠٠ر٠٠٠) ديناراً وجميع هذه الأمور تتفق وأحكام المادة ١٧٠ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ .

ثم ترأس الجلسة السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ، حيث أعلن عن افتتاح الجلسة وتعيين السيد أحمد القاق كاتباً للجلسة والسيد منذر الدباس وأحمد سلامة مراقبين لفرز الأصوات وجمعها.

ثم باشر السيد رئيس الجلسة بعرض المواضيع المدرجة على جدول الأعمال على النحو التالي :-

١ . تلاوة وقائع الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ ١٧/٤/٢٠٠٢ .

طلب السيد رئيس الجلسة من السيد أحمد القاق كاتب الجلسة تلاوة وقائع الجلسة السابقة لاجتماع الهيئة العامة العادي المنعقدة بتاريخ ١٧/٤/٢٠٠٢ وتمت تلاوتها.

Qc

٢٠ سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الواحد الأربعون عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه.

وبما أن التقرير السنوي سبق وأن تم توزيعه على المساهمين وجميعهم قد قرؤوه اقترح السيد رئيس الجلسة دمج البند رقم (٢) من جدول الأعمال بالبند رقم (٤) ومناقشتها معاً عند مناقشة البند رقم (٤) وصادق الحضور بالإجماع على الاقتراح.

٣٠ سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

بناءً على طلب السيد رئيس الجلسة تلا السيد سمير أبو لغد من مكتب المحاسبون المتحدون مدقق حسابات الشركة تقرير المدققين المتعلق بالميزانية العامة للشركة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٤٠ مناقشة الميزانية العامة الموحدة والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والمصادقة عليها ، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

وبما أنه اقترح مناقشة التقرير السنوي المدرج في البند الثاني من جدول الأعمال مع البند الرابع ووافقت الهيئة العامة على ذلك، فقد طرح هاذين الموضوعين للمناقشة.

٢٠

وقبل البدء بمناقشة هاذين البندين ، استعرض السيد رئيس الجلسة محمد أبو حسان الأوضاع الحالية منوها لاجتماع الهيئة العامة العادي للسنة الماضية وما تعرضت له الشركة من إلغاء تعسفي من قبل شركة يونيليفر للاتفاقيات المبرمة بينهم وبين شركة الإنتاج ودخول الشركة في مفاوضات معهم دون اللجوء إلى القضاء ، وعندما لم نتوصل إلى نتيجة معهم وبناءا على ما تم وحفاظا على حقوق الشركة ومساهميها ، تم رفع دعوى قضائية لدى المحاكم المختصة لتعويضنا عن الاستثمارات التي قامت بها الشركة خلال الأربعين سنة الماضية .

أضاف السيد رئيس الجلسة بأن الأصناف التي كانت تصنع بامتياز من شركة يونيليفر البريطانية تم دعمها ماديا من حيث الدعاية والإعلان وشراء العدد والماكينات وأن الشركة صرفت عشرات الملايين على هذه المنتجات مما ترك أثرا كبيرا في أذهان المستهلكين من حيث اسم المنتج والشركة التي تقوم بتصنيع هذه الأصناف (شركة الإنتاج).

أضاف السيد رئيس الجلسة بأن شركة الإنتاج تعتبر صرحا صناعيا مميذا يخرج الكفاءات والخبرات العملية العاليه التي نتج عنها بأن اصبح هؤلاء أصحاب لمصانع خاصة بهم أو مدراء لكبرى الشركات سواء في الأردن أو في دول المنطقة العربية المجاورة .

ونتيجة لحسابات بالأرقام للشركات العالمية قامت شركة يونيليفر وبعض الشركات العالمية بنقل استثماراتها من الأردن وبعض الدول المجاورة إلى دول ذات كثافات سكانية واستهلاكية عاليه . وبناءا على هذه الاستثمارات عرضت شركة يونيليفر العالمية تعويضا لا يذكر ، لذا وحرصا منا على حقوقنا رأينا أن من واجبنا اللجوء إلى القضاء لأخذ حقنا كاملا آخذين بعين الاعتبار كافة الاستدراكات لحماية حقوقنا وتعويض خسارتنا التي تكبدتها الشركة خلال السنتين الماضيتين باعتبار هذه الشركة أمانة في أعناقنا ، لذا رأينا أخذ كافة الاحتياطات والاستدراكات لحفظ حقوقنا الحالية والمستقبلية .

ع

كما نوه السيد رئيس الجلسة بأن هناك بعض خطوط إنتاج كان ينظر إلى إيقافها بسبب خسارتها أحيانا ولكن لم يتم إيقاف أي منها ، وذلك على أمل تحسن الظروف المحلية والمحيطية وان استمرارية عملها بنجاح في المستقبل سوف يجني أرباحا ويعوض خسارتها السابقة ، علما بأن هناك ٤٦٦ عائلة تعتاش من هذه الشركة .

وقال السيد رئيس الجلسة بأن الصناعات الأردنية تتعرض لمنافسة شديدة نتيجة لدخول الأردن في اتفاقية التجارة العالمية ، والتي تعتبر ذات حدين (سليبي وإيجابي) السليبي فيها هو السماح بدخول كافة أنواع المنتجات المنافسة للأردن ، أما الإيجابي منها فهو قيام الصناعة الوطنية بتصنيع منتجاتها بأعلى مستوى من الجودة والسعر لمنافسة هذه المنتجات محليا وخارجيا .

ثم افتتح السيد رئيس الجلسة باب طرح الأسئلة للسادة المساهمين :

سأل المساهم السيد احمد شقير ما هو سبب إلغاء الاتفاقيات بين الشركة وشركة يونيليفر ؟ وما هو سبب الخسائر التي أظهرتها الميزانية ؟ وما هو سبب تدني الجودة في مسحوق الغسيل (نيون) مقارنة بالأنواع الموجودة في السوق المحلي؟

أجاب السيد رئيس الجلسة :

بأن سبب إنهاء الاتفاقيات كان قرارا استراتيجيا إقليميا بالنسبة لشركة يونيليفر وقد انطبق هذا القرار على دول مجاورة أيضا حيث تم اعتماد دول ذات كثافة سكانية عالية كمراكز تصنيع مثل المملكة العربية السعودية حيث تقوم بالتصنيع والتوزيع إلى دول الخليج العربي .

وقال السيد رئيس الجلسة أن سبب الخسارة هو ارتفاع مديونية الشركة بعد ان اعدت الدراسات اللازمة لزيادة رأس المال عن طريق طرح اسهم لتغطية الاستثمار الجديد ، ودخول الشركة في مفاوضات مع شركاء ومستثمرين استراتيجيين (شركة يونيليفر) والتي تم بناءا عليها إيقاف عملية زيادة رأس المال وطرح الأسهم ، وبعد إعداد الدراسات الأولية حيث وصلنا معهم إلى مرحلة متقدمة لأبرم اتفاقيات الشراكة فجاءة أوقفت الشركة المعنية (يونييفر) برنامجها ولم يستكملوا الإجراءات لقيام هذه الشراكة مما أوقع الشركة في موقف حرج من حيث أما إيقاف المشروع أو استكمالها ، فاخترنا استكمال المشروع لوحدها مما حملنا مصاريف إضافية بسبب القروض التي استدانتها الشركة من البنوك لإكمال المشروع .

٤٢

علما بأن شركة يونيليفر العالمية قامت بصرف مبلغ ١٣٠ مليون جنيه إسترليني على الدعاية وإعلان لعام ٢٠٠٢ .

أما بخصوص ما قيل عن تدني الجودة لمسحوق الغسيل نيون ، طلب السيد رئيس الجلسة من السيد مشهور الشرايعه /نائب المدير العام لشركة الإنتاج للتسويق والتوزيع الإجابة على هذا السؤال ، فأجاب بأن هذا المسحوق قد تم تطويره وتقديمه للمستهلك الأردني حديثا بعد عمل دراسات مستفيضة وتجارب علمية وعملية ليكون منتجا منافسا لأفضل المنتجات العالمية .

وأضاف السيد رئيس الجلسة بأن شركة الإنتاج تحتوي على أفضل طاقم للتسويق في المملكة والذي اكتسب خبرته خلال أربعين عاما من العمل في هذا المجال .

طلبت المساهمة السيدة رندا الطاهر مداخلة على رأي المساهم السيد احمد شقير حول منتج (نيون) ، وقالت بأنها ودون أية محاباة للشركة قد قامت بتجربة هذا المسحوق كربة منزل من خلال العينات البيضاء التي وزعت (حسب ما أفاد السيد مشهور الشرايعه) ووجدته أفضل عينه من العينات الموزعة وقالت بأنها سررت عندما عرفت أن هذا منتج أردني وداومت على استعماله ولغاية الآن .

بعدها وجهت الأسئلة التالية وهي: هل يحق لشركة يونيليفر إنهاء الاتفاقات من طرف واحد ؟ وما هو سبب ارتفاع كلفة المبيعات ؟ وما سبب ارتفاع مبلغ أوراق الدفع طويلة الأجل؟ أجاب السيد رئيس الجلسة بأنه لا يجوز لشركة يونيليفر إنهاء الاتفاقات من طرف واحد ، وإن محامونا في الأردن ولندن قاموا وخلال ستة أشهر بدراسة لجميع المراسلات التي كانت قد تمت مع شركة يونيليفر خلال ٤٠ سنة مضت ، وبناءا عليها تم رفع دعوى قضائية لأخذ حقوقنا كاملة غير منقوصة .

أما بخصوص ارتفاع كلفة المبيعات فإن ذلك نتج عن شراء عقود تصديرية من شركات أردنية ومصرية وسعودية وعمانية لتغطية الطاقة الإنتاجية الفائضة لدينا ، مما أدى إلى تدني نسبة الربحية وارتفاع كلفة المبيعات .

٢٤

أما بخصوص ارتفاع مبلغ أوراق الدفع طويلة الأجل البالغ (٩٨٨ر٤٤٤ر٦) دينار ، فقد طلب السيد رئيس الجلسة من السيد صلاح الصفوري مساعد المدير العام للشؤون المالية الإجابة على السؤال ، فأجاب بأن هذا المبلغ يتكون من أوراق دفع لتغطية مشتريات المواد الخام للعقود التصديرية وقد تم استلام معظمها عن طريق البنك الدولي خلال شهر نيسان ٢٠٠٣ ولم يتبقى منه سوى (٨٣٠ر٢٦٣) دينار .

سأل المساهم السيد منذر الدباس حول ضمان تسديد الذمم المترتبة على المواد التي تم تصديرها للعراق الشقيق؟
أجاب السيد رئيس الجلسة بأن كافة حقوقنا محفوظة بضمانة من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بالإضافة إلى أن هذه العقود هي بضمانة البنك الدولي وان قيمتها محفوظة التسديد .

المساهم سعيد حماد شكر السيد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على حرصهم وجهودهم ، وأفاد بأن نسبة مبيعات الشركة قد ارتفعت عنها في السنة الماضية وهذا جهد مشكور في ظل الظروف الحالية ، وقال بأن المشكلة هي الفوائد البنكية بسبب الأستدانه من البنوك ، وسأل ما هو الحل للحد من هذه الفوائد ؟

شكر السيد رئيس الجلسة السيد سعيد حماد على ثناءه ، أجاب على سؤاله بأن الشركة لولا الظروف التي مرت بها وسبق شرحها في مقدمة النقاش ودفع الشركة مبلغ حوالي (٦) ملايين لاستكمال مشاريعها وتحويلها من قرض قصير الأجل إلى قرض طويل الأجل لما ترتب مثل هذه الفوائد على الشركة ، هذا وقد تم عمل دراسة من قبل المحاسبون المتحدون لإعادة الهيكلة وتخفيض هذه الخسارة من التمويل الذاتي .

ولما لم يكن هناك أي استفسارات أخرى صادقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية العامة الموحدة والحسابات الختامية وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية لعام ٢٠٠٢ .

٤٤

٥٠ . انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٣ عملاً بأحكام المادة (٦٢) من النظام الداخلي للشركة وتحديد أتعابه.

تم ترشيح السادة المحاسبون المتحدون كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠٠٣ ، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعاب مدقق الحسابات.

٦٠ . أية أمور أخرى تدخل في نطاق أعمال الهيئة العامة ويوافق على إدراجها ما لا يقل عن ١٠% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

سأل رئيس الجلسة إن كان هناك أية مواضيع أخرى ، ولما لم يطرح أي موضوع أعلن رئيس الجلسة عن انتهاء جدول الأعمال.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة السادة الحضور وتمنى لهم حياة سعيدة وللشركة التقدم والازدهار.

اختتمت الجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً.

رئيس الجلسة

محمد عبدالرحمن أبو حسان

مندوب مدير عام الشركات

لطفي العقرباوي

الأمين العام
كاتب الجلسة

أحمد محمد الفياق